



دور المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

((دراسة تطبيقية من خلال الاقتصاد الإسلامي على التأجير المنتهي بالتمليك))

مها سالم السويداء*

أستاذ الفقه المقارن المساعد بقسم الثقافة الإسلامية بجامعة حائل

Maha.2233@hotmail.com

المستخلص

موضوع البحث: دور المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، ((دراسة تطبيقية من خلال الاقتصاد الإسلامي على التأجير المنتهي بالتمليك)).
هدف الدراسة: إظهار الدور القيادي للمرأة في تعزيز النمو الاقتصادي والرفعة به، لتحقيق التنمية المستدامة، وذكر دراسة تطبيقية على ذلك من خلال الاقتصاد الإسلامي على التأجير المنتهي بالتمليك.

المقدمة: ذكرت فيها الباحثة مدخل عن مجال الاقتصاد، كما بينت فيها الباحثة أن المرأة على مر العصور لها الدور الفعال في التنمية المجتمعية على كافة المجالات، كما تم الحديث عن أنه ليس بجديد على مشاركة المرأة المسلمة في الأعمال المجتمعية، فالمرأة هي ركيزة المجتمعات ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية يضيف عليها الجدوية، فالمرأة التي تلعب دوراً قيادياً في الاقتصاد الإسلامي لها أهمية بالغة، وذلك من ناحية أن العمل الاقتصادي يحتاج للانضباط في أساسياته حتى يصل إلى أهدافه التي يسمو بها ويصل بها نحو الرقي والتقدم

ثم بدأت الباحثة في الكلام عن الموضوع من خلال خمسة مباحث، وهي كالتالي:
المبحث الأول: وفيه التعريف بالمصطلحات الرئيسية، وهي (الدور- المرأة- القيادة- النمو الاقتصادي- التنمية المستدامة- التأجير المنتهي بالتمليك).
المبحث الثاني: أهداف الاقتصاد الإسلامي، وفيه الكلام عن الاقتصاد الإسلامي وأهدافه التي لا تتعارض مع تعاليم وقيم الإسلام، والتي منها التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية بين الفرد والجماعة والتوازن بين الجانب الروحي والمادي، وتحقيق حد الكفاية، وغيرها.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية، وفيها الكلام عن نماذج معاصرة للنساء اللاتي لهن دور قيادي فعال، منها الوزارات والمؤسسات الحكومية، حتى وتوصل الأمر إلى شغل مناصب قيادية عليا في بعض الدول.

المبحث الرابع: أثرها في التنمية المستدامة: سيتم الحديث فيه على أن المرأة هي نواة المجتمع، وهي من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول بالمجتمع إلى مستقبل له شهوده الحضاري، ولا يقل دورها في هذا الجانب عن دور الرجل في إيجاد حلول تعالج مشاكل المجتمع وحلول تواجه التحديات المختلفة.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات: وسيتم ذكرها ان شاء الله حين الانتهاء من كتابة البحث
منهج البحث: المنهج التطبيقي.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين، أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، فأرسي قواعد العدل في الأمة، وأعطى كل ذي حق حقه، فصلاةً وسلاماً عليه وعلى آله وصحابه أجمعين، وبعد..

فلقد كرم الإسلام المرأة وأعطى لها حقوقاً لم توجد في ملة أخرى، ومن هذه الحقوق مشاركتها في الأعمال المجتمعية، فقد كان النبي ﷺ يأمر النساء في الغزوات بالمساعدة في تجهيز الطعام والشراب وتضميد جراحات المصابين من المسلمين؛ فكانت كعبية بنت سعد الأسلمية^(١) مع نساء قومها يوم أن حضر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة، وشاركت في استقباله مع جموع المسلمين، وبعد سنتين دعا الرسول ﷺ إلى غزوة بدر، وقد لبثت رفيدة النداء في مجموعة من النساء فحملن الماء للمجاهدين وكانت تنتقل بين صفوفهم فتعطيهم التشجيع والماء والطعام وتداوي جراحهم وبعد الغزوة المذكورة وغيرها من الغزوات^(٢)، فليس بجديد على مشاركة المرأة المسلمة في الأعمال المجتمعية، فالمرأة هي ركيزة المجتمعات ومشاركتها في الأعمال الاقتصادية يضيء عليها الجدية، فالمرأة التي تلعب دوراً قيادياً في الاقتصاد الإسلامي لها أهمية بالغة، وذلك من ناحية أن العمل الاقتصادي يحتاج للانضباط في أساسياته حتى يصل إلى أهدافه التي يسمو بها ويصل بها نحو الرقي والتقدم.

ومشاركة المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي له دور فعال ذو أهمية بالغة، فلا يوجد مجتمع من المجتمعات إلا وتقدم بمشاركة المرأة على كافة المجالات، لا سيما الأعمال الاقتصادية، التي تعتبر هي أساس نهضة المجتمعات، كما أن الإيجار المنتهي بالتملك (الدراسة التطبيقية لموضوع الدراسة) قد (عُرف في القوانين الغربية بأسماء كثيرة، أول ما عرف في فرنسا بـ(الإيجار السلبي))، ثم تطوّر مع تطوّر الحياة الاقتصاديّة؛ فسُمّي بـ(البيع بالتقسيت، مع الاحتفاظ بالملكيّة حتى سداد الثمن)، ثمّ تطوّر مرّةً ثالثةً إلى (الإيجار السّاتر للبيع)، ثمّ تطوّر في المرحلة الرابعة والأخيرة إلى ما هو عليه الآن: الإيجار المقترن بالبيع^(٣) وعندنا يُسمّى بـ(التأجير المنتهي بالتمليك)، وهو عقد مُركّب من عدّة عقود، سمّي إيجاراً لئلا تترتب عليه آثار عقد البيع، وهذا العقد فيما يظهر ليس بيعاً محضاً، ولا إجارةً محضاً؛ فالإجارة ليس لها تملك؛ ولكنها تنتهي بانتهاء مدّة العقد، والبيع لا يتمّ حتى يسلم البائع العين المباعة للمشتري؛ يتصرّف فيها تصرّف تاماً من بيع، أو إجارة، أو هبة ونحو ذلك.)

ثمّ إنّ (الإيجار المنتهي بالتمليك) صيغة من صيغ البيوع المنتشرة في الغرب، وتعاملت به البنوك الإسلاميّة في السّنوات الأخيرة في بلاد المسلمين لما فيه من مرونة، وقد أدخلت عليه بعض التعديلات؛ ممّا رأته موافقاً لمعاملاتها المصرفيّة الإسلاميّة، والإشكال في مدى شرعيّة مثل هذا العقد هو ضمن إشكاليّاتٍ أخرى حول معاملات تلك البنوك، ومن الطّبيعيّ أن تظهر هذه الإشكاليّات؛ نتيجة لظهور المُستجدّات المتسارعة في العالم، والمجتمعات الإسلاميّة. ونتيجة لقلّة الاجتهاد الشرعيّ، أو ضعفه من أهل الاختصاص الفقهيّين للنصوص الشرعيّة، العارفين بالواقع ومستجدّاته، ومن ثمّ تكيف هذه الوقائع والأحوال بإنزالها على النصوص الشرعيّة من الكتاب، والسنة، وأقوال الصحابة، والقواعد الشرعيّة.

لذا وجدت من الضروري التحدث في هذا الأمر والبدء بكتابة هذا البحث المتواضع تحت عنوان (دور المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة،

دراسة تطبيقية من خلال الاقتصاد الإسلامي على التاجير المنتهي بالتمليك) وقمت بتقسيمه إلى مقدمة، وخمس مباحث، وخاتمة، فأسأل الله عز وجل أن يوفقني في هذا العمل ابتغاء وجهه الكريم، أنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

د: مها سالم السويداء
أستاذ الفقه المقارن المساعد بقسم الثقافة الإسلامية
بجامعة حائل

❖ المبحث الأول: وفيه التعريف بالمصطلحات الرئيسية ❖

● الدور :

أولاً: **الدور لغة:** يقال: دار يدور دوراناً، والدواري: الدهر يدور بالإنسان أحوالاً^(٤)، فالدال والواو والراء أصل واحد يدل على إحداق الشيء بالشيء من حواليه، يقال دار يدور دوراناً، والدواري: الدهر: لأنه يدور بالناس أحوالاً، قال: والدهر بالإنسان دواري^(٥)، وفي محاولة لتعريف الدور توجد صعوبات حقيقية وذلك لمحدودية البحث في مفهوم الدور في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمعنى دورة الشيء؛ إلا أنه قد تعددت محاولات تعريف الدور في الدراسات الغربية.^(٦)

- **دور:** الدّور: جمع دار، وهي في منازل بنى مرّة؛ قال أرسطو ابن سهيّة: عوجا على منزل في دارة الدّور^(٧).

- **تعريف ليفي:** يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنيان اجتماعي معين.

- **تعريف بارسونز^(٨):** يرى أن الدور هو ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين^(٩).

- **تعريف ميريل^(١٠):** يشير أن الدور يعتبر نموذجاً من السلوك المتوقع والمرتببط بموقع معين في مجتمع معين.

الدور اصطلاحاً: هو نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضع اجتماعي معين، وبذلك يترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة^(١١).

ويمكن تعريف الدور إجرائياً: بأنه مجموعة من المهام والواجبات التي يساهم بها مدير المدرسة في النمو المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية.

كما يوجد لمفهوم الدور تعريف آخر هو: وظيفة المرء الاجتماعية، وتقسّم الأدوار إلى - اجتماعية كالأدوار المهنية، وبشخصية كالزعيم، فاعلة تؤدي في اللحظة المعينة وكامنة^(١٢).

كما عرفت د. نادية جمال الدين الدور بأنه: مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعياً والمرتبطة بمكانة معينة.

والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعياً، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها، وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم، أي الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقاً كبيراً مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه^(١٣).

القيادية: القيادة مادة (ق و د): قاد الرجل الفرس قوداً من باب قال وقيادا بالكسر وقيادة قال الخليل القود أن يكون الرجل أمام الدابة أخذاً بقيادها والسوق أن يكون خلفها فإن قادها لنفسه قبل اقتادها ويطلق على الخيل التي تقاد بمقاودها ولا تتركب قاله الأزهرى والمقود بالكسر الحبل يقاد به والجمع مقاود والقياد مثل المقود ومثله لحاف وملحف وإزار ومنزر ويستعمل بمعنى الطاعة والإذعان وانقاد فلان للأمر وأعطى القيادة إذا أذعن طوعاً أو كرهاً قال الشاعر:

ذلوا فأعطوك القيا ... د كما الأصيهب ذو الخزيمة^(١٤)

- ❁ وقد ذكرت الدكتورة نورة عبد الغفار في كتابها "المرأة والوظائف القيادية" عدة تعريفات للقيادة نذكر منها:
- **القود:** في اللغة نقيض " السوق " يقال: يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها وعليه فمكان القائد كالدليل والقودة والمرشد.
 - **القيادة:** هي القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة. فهي إذن مسؤولية تجاه المجموعة المقودة للوصول إلى الأهداف المرسومة.
 - **تعريف آخر:** هي عملية تهدف إلى التأثير على سلوك الأفراد وتنسيق جهودهم لتحقيق أهداف معينة.
 - **تعريف القيادة الإدارية كذلك:** بأنها العملية الخاصة بدفع وتشجيع الأفراد نحو انجاز أهداف معينة.
 - **فالقائد:** هو الشخص الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله لإنجاز أهداف محددة^(١٥).
- ومن خلال ما سبق ذكره والاطلاع في كتب من تحدثت عن المرأة القيادية توصلت الباحثة إلى

● **تعريف المرأة القيادية على أنها:** الأنثى التي لديها قدرة غير عادية على متابعة أكثر الأمور وتكوين العلاقات داخل المجتمع وخارجه، وربطها للأمور بشكل متوازن، وتميزها بصفات يفتقرها الرجل تمكنها من الوصول والبقاء في المناصب الإدارية، وتحملها للضغوط بشكل كبير.

● **النمو الاقتصادي:** النماء الزيادة ندى ينمي نميا ونميا ونماء قال أبو عبيد قال الكسائي ولم أسمع ينمو بالواو إلا من أخوين من بني سليم قال ثم سألت عنه جماعة بني سليم فلم يعرفوه بالواو هذا قول أبي عبيد وأما يعقوب فقال ينمي وينمو فسوى بينهما وأنميت الشيء ونميته جعلته ناميا ونمي الحديث ينمي ارتفع ونميته رفعته...^(١٦)

الاقتصاد" في اللغة معناه: القصد: الوسط بين الطرفين، والقصد: إتيان الشيء، والقصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يفتّر، "يقال: فلان مقتصد في النفقة"^(١٧)، ومنها قول الله تعالى: ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَسْيِكَ ﴾ (لقمان:

(١٩)

اصطلاحاً: عرف الدكتور أحمد محمد صقر الاقتصاد الإسلامي على أنه: هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة؛ لإنتاج أمثال ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات؛ لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية، التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، وهو أيضا العلم الذي يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة، وغير المشتركين بصورة مباشرة أيضا، في ظل الإطار الحضاري نفسه؛ هذا التعريف في الحقيقة تعريف يشمل أطراف الاقتصاد الإسلامي.^(١٨)

كما يصنف علم الاقتصاد بأنه أحد العلوم الاجتماعية، ويعرف على أنه الأسلوب الذي يساعدنا في اتخاذ القرارات حول كيفية توظيف الموارد توظيفاً أمثلاً ليلبي احتياجاتنا في أفضل مستوياتها^(١٩).

- التنمية المستدامة: سبق كلمة التنمية والتعريف لها، ولم يبق إلا كلمة " مستدامة " وهي من (دام الشيء: ثبت واستقر وبقي "دوام الحال من المحال "مثل"- (خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض) - (أكلها دائم وظلها) " .
- دام الماء: سكن وركد، وقيل: جرى وتحرك، أو سال، وهو من الأضداد "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم "حديث"، ودام المطر: تتابع ولم ينقطع عن النزول، دام على الأمر: واضب عليه "دام على المذاكرة- قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ (المعارج: ٢٣).
- ما دام: فعل ماض ناقص من أخوات كان، وما مصدرية ظرفية ومعنى ما دام: مدة دوام "ما دمت مجتهدا فسيكتب لك النجاح- (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا) " (٢٠).
- والشيء المستدام: هو من له الاستمرارية والعطاء في الحياة ويعود أثره على المجتمع مثل التنمية وغيرها.
- والتعريف الأشمل للتنمية من وجهة نظر الباحثة: هي عملية تغيير شاملة وموجهة لكل القضايا، يكون القصد منها تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية، وغايتها الأسمى؛ فالتنمية عملية متكاملة تشمل في آن واحد، النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها (٢١).
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف " التنمية المستدامة" على أنها: هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي. (٢٢).
- التأجير المنتهي بالتمليك:
- مفهوم التأجير: (المالك للعين مالك لمنافعها ومجرد الإذن لمن يستعمله مدة من الزمان بأجرة لا يدل على جواز صرفها إلى غيره لاختلاف الأشخاص والأغراض والمقاصد وبهذا تعرف أنه لا يجوز للمستأجر أن يوجرها ولا حق له في ذلك بل حقه مختص باستيفائه للمنافع المأذون له بانتفاعه بها فإن قلت أما كان له في استحقاقه لمنافع العين ما يسوغ له تأجيرها من غيره قلت هذا الاستحقاق سببه إذن المالك له بالانتفاع بها إلى مقابل الأجرة فأخراجها إلى غيره وتسليطه للانتفاع بها لم يتناول الإذن وأما إذا أذن له مالك العين بذلك فظاهر) (٢٣)، أما عن التأجير المنتهي بالتمليك ففيه فتوى من مجموع الفتاوى الاقتصادية نذكرها في الفقرة التالية.
- صفته: أن يشتري الإنسان من شركة مثلا سيارة بمائة ألف ريال مؤجلة، على أن يسدها أقساطاً شهرية في موعدها، فإن سدها في موعدها صارت ملكاً له، وإن لم يتمكن من إكمال سدادها صار ما دفعه من أقساط مجرد أجرة مقابل انتفاعه بالسيارة تلك المدة.
- وحكم هذا العقد: قد جاء في مجموع الفتاوى الاقتصادية جواباً عن حكم عقد الإيجار المنتهي بالتمليك نصه (بعد الاطلاع على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في

موضوع الإيجار المنتهي بالتمليك، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله وبعد الاطلاع على قرار المجمع رقم (١) في الدورة الثالثة بشأن الإجابة عن استفسارات البنك الإسلامي للتنمية فقرة (ب) بخصوص عمليات الإيجار تقرر:

أولاً: الأولى الاكتفاء عن صور الإيجار المنتهي بالتمليك ببدائل أخرى منها البديلان التاليان:

- ١- البيع بالأقساط مع الحصول على الضمانات الكافية.
 - ٢- عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة في واحد من الأمور التالية:
 - مد مدة الإجارة.
 - إنهاء عقد الإجارة ورد العين المأجورة إلى صاحبها.
 - شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة.
- ثانياً: هناك صور مختلفة للإيجار المنتهي بالتمليك تقرر تأجيل النظر فيها إلى دورة قادمة بعد تقديم نماذج لعقودها وبيان ما يحيط بها من ملابسات وقبوض بالتعاون مع المصارف الإسلامية لدراستها وإصدار القرار في شأنها^(٢٤).
- ❁ وفي نفس المصدر أيضاً تقرر أن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك إذا تم فيه التملك بعقد بيع في حينه مستقلاً عن عقد الإيجار جائز سواء أكان مسبقاً بوعده واحد أو بوعدين أو بأكثر لأن العبرة بالعقد لا بالوعد^(٢٥).

❁ المبحث الثاني: أهداف الاقتصاد الإسلامي ❁

يهدف نظام الاقتصاد الإسلامي كأحد أنظمة المجتمع الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله سبحانه وتعالى في هذا المجتمع، وترتبط فعالية هذا النظام في تحقيق الهدف بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية بمعنى العبودية الذي هو كامل القبول والانقياد لمختلف القواعد الشرعية؛ فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن مجموعة الشرائع والقواعد والحدود الاقتصادية التي تكسبه صفتها الإلزامية فقط من الحكومة كوحدة رقابية وإلزام قانوني، بل من قبول مختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع لهذه الشرائع يمكن النظر إلى أهداف الاقتصاد الإسلامي من زاوية الاقتصاد في إطار العلاقة مع البيئة، وتقسّم الوحدات الاقتصادية المنزلية والتي تتكون من الفرد المسلم والعائلة المسلمة، بأن هدفها الأسمى هو عبادة الله سبحانه وتعالى، ولذلك تسعى هذه الوحدات للاستهلاك لا لهدف تعظيم المنفعة وإنما للاستعانة بهذا الاستهلاك على طاعة الله ابتغاء نيل الأجر ورضوان الله عز وجل، على أن المنفعة تبقى هدفاً وسيطاً وتستخدم معياراً حسابياً لمقارنة كفاءة مختلف السلع والخدمات للقيام بدورها لتحقيق هدف العبودية لله سبحانه وتعالى، ويؤدي إلى عدم وجود هدف تعظيم المنفعة بين الوحدات الاقتصادية المسلمة، لهدف همه أقصى ربح وهذا لا يعني أن الإسلام لا يحث على الربح؛ فمختلف الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الإسلامي تهدف من وراء إدارة العناصر الإنتاجية إلى تيسير حصول أفراد المجتمع على السلع والخدمات التي تستخدم من قبل هؤلاء الأفراد للاستعانة على عبادة الله^(٢٦).

يقوم الاقتصاد الإسلامي على نموذج تمثل العدالة الاجتماعية والاقتصادية هدفه الأول القرآن، ويستمد هذا الهدف جذوره من الاعتقاد بأن الإنسان هو خليفة الله الواحد الأحد في الأرض، فهو خالق الكون وكل ما فيه، وأن البشر إخوة، وأن كل ما سخره الله لهم من موارد إنما هو أمانة بين أيديهم انتمنهم الله عليها وعليهم استخدامها بالعدل حرصاً

على رفاهة الجميع، كما أن هؤلاء البشر مسئولون في الآخرة أمام الله سبحانه وتعالى عما اكتسبوه من هذه الموارد وفيما أنفقوها، إن خيراً فخير وإن شراً فشر^(٢٧).

وعملاً بدعاء النبي ﷺ حين استعاذ بالله من علم لا ينفع^(٢٨) فالهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي - مثله مثل أي علم من العلوم - يجب أن يكون تحقيق رفاهة البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المنظور، يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة على تكييل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

إن كل مدرسة اقتصادية تشتمل على مجموعة من الاهداف بعضها جزئي والبعض الآخر العامة وتنقسم كل واحدة منهما الى اهداف قريبة واهداف بعيدة ونهائية، وتحدث الآن عن الاهداف العامة وهي كما يلي:

١- تحكيم القيم الإسلامية.

٣- العدالة الاجتماعية.

٤- الاستقلال الاقتصادي.

٥- القدرة الاقتصادية .

٦- التنمية والتوسعة.

وقبل بيان هذه الاهداف يجدر الاشارة الى أنها:

اولاً: لا تمثل الهدف النهائي للإنسان من وجهة نظر الاسلام، والهدف النهائي هو عبادة الله سبحانه.

ثانياً: إن بعض هذه الاهداف قد تكون اهدافاً لا تختص بالأبعاد الاقتصادية، مثل: تحكيم القيم الإسلامية والعدالة الاجتماعية والتي تعد اهدافاً للنظم السياسية والقانونية والدفاعية والثقافية وما الى ذلك..

١- تحكيم القيم الإسلامية: ان من الضرورات اللازمة لتنظيم امور المسلمين الاقتصادية رعاية الموازين والمعايير الإسلامية، وإن اي برنامج وسياسة اقتصادية تضعف القيم الاخلاقية والمعنوية، مرفوضة، والمطلوب من السبل والصيغ، والسياسات الاقتصادية ترسيخ هذه القيم وتثبيت دعائمها وتقوية أركانها، وقد ورد الحث الكثير على ضرورة قيام العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، على أساس من المعايير والموازين الخلقية، والتي يترتب على رعايتها وإيجاد الارضية المناسبة لتحقيقها الاثار الايجابية الاقتصادية الجمة للمجتمع. إن عدداً كبيراً من الاعمال الاقتصادية التي تنظر اليها المدارس الاخرى، من زاوية مادية يعتبرها الاسلام وسيلة من وسائل تربية الافراد وإعدادهم دينياً وخلقياً، مثل دفع الزكاة الخمس، والانفاق مما يشترط فيها قصد القرابة والتي تدفع بالإنسان إلى النضج الروحي والتزكية الأخلاقية، كما أوصى الاسلام عند التعامل، بقضايا أخلاقية تجعل السوق يعيش أجواء يسودها النقاء والصفاء، كتأكيده على التسامح في المعاملة والرضا بالربح القليل، والبيع لأول زبون، والمساواة بين الزبائن، والاقالة والتحرز من الكذب و القسمة والدعاية بلا مبرر و تدليس البضاعة، والغش والربا والاحتكار وغيرها، كما ان رعاية الجوانب الخلقية تحتل مكانة خاصة في التحليل

الاقتصادي لسلوك المؤمنين، وهذه القيم تجسّد بعض السلوك الاقتصادي للأفراد، إلا أن مثل هذه القيم، اجنبية عن علم الاقتصاد في المدارس الاقتصادية الأخرى.

٢- **العدالة الاجتماعية:** هي نظام اقتصادي يعمل على إزالة الفروق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع^(٢٩).

ويؤكد الإسلام على العدالة بأبعادها الاجتماعية المختلفة، من هنا فهي أهم أهداف المدرسة وبالالتفات إلى هذا الهدف يتحتم أن تنتهي كافة الفعاليات والأنشطة الاقتصادية سواء على صعيد القطاع العام والخاص، والصعيد الداخلي والخارجي إلى ضمان العدالة الاجتماعية، والإسلام لا يتماشى مع التنمية الاقتصادية التي يترتب عليها حالة من الطبقة، أو التي تبعث على تعطيل حكم من أحكام الله. وتتحقق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي عن طريق محاربة الفقر والحيلولة دون تكسّس الثروة بما يزيد عن الحد الطبيعي بيد الأغنياء. واليك المسألة بالتفصيل:

- أ- **محاربة الفقر:** إنّ معرفة موقف الإسلام من الفقر لا تدع مجالاً للشك في ضرورة القضاء عليه اجتماعياً، لأن شيوع الفقر في المجتمع دليل على وجود الظلم فلقد ورد في الروايات ما مفاده أنه لو ساد العدل بين الناس، لما بقي فقير، وفي بعضها "إن الله تبارك وتعالى أشرك بين الأغنياء والفقراء في الأموال".
- ب- **حصر الثروة:** يرفض الإسلام حصر الثروة وحكراً بأيدي عدة معدودة في المجتمع وذلك لأمر:

– غالباً ما يؤدي تزايد الثروة إلى غفلة الأفراد عن الله تعالى وله آثار تتنافى والقيم.

– إذا اجتمعت الثروة في أيدي مجموعة من الناس، فيحرم آخرون منها، ومن الطبيعي أن يمهّد الاختلاف الطبقي لخلق ونشوء كثير من مظاهر الفساد الخفي والاحطاط، وانعدام الصلاح والمعروف بين أفراد المجتمع، لأن الفقراء يضطرونّ للسرقة، والاستجداء، والأعمال المشينة والدنيئة تخلصاً من الفقر ليميل الأثرياء إلى الجشع والطمع وحب المال والتفاخر والتكبر، ومن خلال تأكيد الإسلام على محاربة الفقر وعدم تكسّس الثروة بيد عدد محدود من الناس نصل إلى هذه النتيجة وهي أن إحدى أهداف النظام الاقتصادي العامة ضمان العدالة الاجتماعية؛ ومن وجهة نظرنا أن الأجزاء الداخلية لهذا النظام لها القدرة بحيث يتحقق الهدف المذكور.

٣- **الاستقلال الاقتصادي (عدم التبعية):** الاستقلال يعنى القدرة على اتخاذ القرار على أساس مصالح ومفاسد المجتمع الحقيقية؛ إنّ الدولة التي تمتلك القدرة على اتخاذ القرار المناسب وإدخاله حيّز العمل، من خلال رعايتها لمصالح أفراد المجتمع دولة تنعم باستقلال اقتصادي. وفي المقابل، الدولة التي لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار يعتبر اقتصادها تابعاً. وإن كانت تتمتع بمستوى إنتاجي عال.

إن الاستقلال بهذا المعنى لا ينافي إقامة علاقات اقتصادية مع سائر الدول والبلدان، بل المنفي التبعية، وقد استدلت أغلب الفقهاء بالآية الكريمة: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء: ١٤١) لنفي سلطة الكفار، وهي تدل على الإنشاء لا الإخبار، أي على المسلمين أن يعملوا لنفي سلطة الكفار عليهم، فأبى عمل يفضي إلى تسلط وهيمنة الكفار فهو غير جائز شرعاً.

٤- **القدرة الاقتصادية:** إن الإسلام لا يؤكد على الاستقلال الاقتصادي فحسب، وإنما يهدف إلى اقتصادٍ قوي ومقتدر، والقدرة الاقتصادية تختلف وفقاً للظروف الزمانية، ففي زمن تطلق «القدرة» ويراد منها الاكتفاء الذاتي، وأما اليوم فتعني امكانيه الاستفادة من التقنية المتطورة في مجال الانتاج، وهي حق أولئك الذين يملكون هذه الامكانية. وهذا الامر يستدعي وجود اناس مبدعين ومبتكرين، إن القران الكريم يوضح صفات المجتمع الایمانی في قوله تعالى: **﴿ قَالَ تَعَالَى كَرْعًا أَرْحًا سَطحُهُ فَارَزَهُ فَاَسْتَعَاظُ فَاَسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيْمًا ۝۲۹ ﴾**

﴿ (الفتح: ٢٩) ﴾

فهذه الآية تتعرض لقدرة المسلمين وبلوغهم العظمة والقوة التي لا يطيقها اعداء الإسلام، وطبيعي ان تشتمل القدرة على القدرة السياسية والاقتصادية والتقدم العسكري والتطور الثقافي.

٥- **التنمية والتوسعة:** ان أحد اهداف الاقتصاد الإسلامي يتمثل في ايجاد التنمية وخلق التوسعة، والعوامل التي تسهم في تحقق هذا الهدف، يمكن استخراجها من توجيهات الإسلام واعمال قاداته العظام، وذلك من:

أ- تأكيد الإسلام على ضرورة اكتساب المسلمين العلوم المختلفة وزيادة معارفهم، فليس هناك سنّ خاص لطلب العلم وعلى الإنسان تحمّل المشاقّ في طلب العلم، واعتبارُ بُعد الطريق ووعثاء السفراء أمراً هيناً، ويحدثنا التاريخ ونتيجة لهذه النظرة، عن تقدّم المسلمين في كسب العلوم والفنون فصاروا وخلال قرنين من الزمن ملأوا ومونلاً، وملجأ يلوذ بهم طلاب الغرب، لتأتي مجموعة من تلك البلاد إلى الدول الإسلامية لنيل العلم.

ب- تكرار الإسلام تأكيدات كثيرة والمتواصلة على ضرورة إعمار الأرض وبناء المدن وتمصيرها، والعمل على احياء الاراضي واستصلاحها واستثمارها، وهذه العقيدة جزء من العوامل المهمة لتنمية الانتاج في المجتمع، قال تعالى: **﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾** (هود: ٦١).

ج- تأكيد الإسلام على ضرورة رعاية المسائل الصحية والوقاية من الامراض، وتعاليم الإسلام بهذا الصدد كثيرة وملفتة للنظر مثل أوامره بشأن نظافة الجسم وسلامته، والحفاظ على البيئة، وأثر العمل بوصايا النبي ﷺ اشتكى الطبيب المبعوث من قبل ملك الروم إلى رسول الله ﷺ عدم تردد المرضى للطبابة فأجاب ﷺ "انهم لا يأكلون ما لم يجوعوا ويكفون عن الطعام قبل الشبع".

فعرف الطبيب سر سلامة المسلمين في عهده ﷺ فالرعاية الصحية تعمل على بعث طاقة الانسان للعمل والحيلولة دون بذل نفقات اضافية ازاء الدواء والمعالجة.

د- إن استتباب الامن في الجانب الشخصي والمالي أحد البنى التحتية للتنمية والازدهار؛ ففي حال شيوع الامن واستتبابه، تزداد دوافع العمل والنشاط، وتقوم العلاقات الاجتماعية والمبادلات التجارية السلمية ويحد من النفقات الاضافية التي يفرضها عدم الامن وقد عمل الإسلام من خلال طرح قوانينه السامية أن يحفظ نفوس واموال افراد

المجتمع، ومن جانب آخر سعى عبر ايجاد نظام قضائي قوي ومستقل وعادل، الى منع حدوث أي تجاوز على حقوق الناس.

هـ- إن احدى عوامل التنمية والازدهار الاقتصادي وجود جو من التضامن والتعاون وقضاء حوائج الاخرين؛ فالإسلام بإقامة روابط الاخوة وتوثيقها بين المسلمين يجدر دعائم الوحدة الاجتماعية، وفي مثل هذا الجو وعلى اساس التعاون بين الافراد تحدث نقلة نوعية في المجتمع نحو الاهداف المطلوبة، وتسود المجتمع حالة من الاستقرار النفسي والهدوء الروحي وتنخفض نسبة النفقات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاضطرابات النفسية والضغط والخصومات الحاصلة بين الافراد، الى الحد الأقل.

و- إن من مؤشرات التنمية والازدهار في الاسلام وجود تكافل اجتماعي وتحكيم الرفاه المعيشي العام وسد حاجات جميع الأسر، وقد تصدى هذا الدين الحنيف لتوفير الحد الأدنى من المستوى المعيشي لكافة افراد المجتمع، وذلك عبر اخذ الزكاة وسائر الوجوه الشرعية من الاغنياء، وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين، والعمل على تهيئة امكانيات العمل وتوفير الوسائل اللازمة للقادرين على العمل ممن يفتقرون الى رأس المال، وبذلك يوجد الاسلام الارضية لبث حالة من الرخاء.

ويستفاد من النصوص الاسلامية عدم اقتصار النظام الاجتماعي في الاسلام على توفير تلبية المقدار الضروري من احتياجات الناس فقط، وانما عليه أن يسعى لتوفير أعلى وأفضل درجة من الرفاه، والمفروض امتناع الناس عن الاسراف والتبذير و البخل والامسك، وهذا يعني تخليهم عن سياسة الافراط والتفريط، وزيادة شكرهم لتمتعهم بهذه النعم الإلهية؛ كما ورد التأكيد على ضرورة توفير الحد الأدنى للعيش وهو يعني الارتقاء بمستوى الحياة المعيشية الى المقدار الذي يتسنى للشخص سد حاجاته وتوفير متطلبات اسرته، دون الإحساس بأي ضغط معيشي، او وقوع في ازمة وعسر؛ لأن الأقل من ذلك يؤدي الى المشاكل، والاكثر يسبب الغفلة و الضياع و الانحراف و البطر غالباً؛ فالزكاة التي تدفع للمحتاجين يمكن أن تكون بمقدار ما يؤمن لهم احتياجاتهم السنوية و قد فسرت الروايات هذا المقدار، بما يحقق حياة لا يُحسّ فيها بالضيق و العسر، والذي يمكن تسميته بالرفاه النسبي.

إن الاقتصاد في الماضي والحاضر والمستقبل هو عصب الحياة النابض وشريانها المتدفق حيوية وغازرة وفاعلية، لذا فإنه يؤثر في الإنسان تأثيراً مباشراً في جميع أحواله الفكرية والدينية والسلوكية، ويؤثر في الأمة من جميع نواحيها العسكرية والسياسية والقانونية والاجتماعية، فالاقتصاد القوي عنوان المجد والقوة والسيادة، والاقتصاد الضعيف رمز التخلف والتأخر والانحطاط، ولقد كانت الحروب والمنازعات على الصعيدين القبلي والدولي ترجع في أغلبها إلى أسباب اقتصادية. وما زال الناس أفراداً وجماعات منذ فجر التاريخ مهتمين بوسائل المعاش ومتاع الحياة، وينعكس أثر الاقتصاد على السياسة الدولية بشكل واضح، فما الاستعمار وأثامه، والمؤتمرات الدولية التي يتكرر انعقادها في المناسبات والأزمات والأسواق الدولية المشتركة سوى انعكاس لاقتصاد الدولة، وتخطيط سياستها المالية، والتنمية المطلوبة لديها^(٣٠).

٦- تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة: إن التوزيع الناتج عن عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة والصدقات والإرث وغيرها لجزء كاف من الدخل والثروة، التي تخصصها أويأ بالشكل الأمثل، عن طريق السوق الإسلامي، وذلك لإشباع الحاجات

الضرورية العامة والخاصة للأفراد والشرائح ومؤسسات المجتمع الخاصة والعامة التي لم تمكنها مواردها الذاتية من القيام بكل أو بعض الحاجات الضرورية^(٣١).

✻ المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية ✻

عملية التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي لا تكتمل إلا بمشاركة المرأة وتمكينها على الساحة الوطنية بالتكامل مع الرجل لبناء مجتمع قوي متماسك قادر على مواكبة التغيرات والتحديات المستجدة، وقادر على تحقيق التوازن المجتمعي الذي يشكل دعماً حقيقياً لمستقبل الوطن مع المحافظة على الهوية الوطنية والإسلامية معبرة عن ثقافتها في أن المملكة ستشهد مزيداً من الإنجازات على صعيد تمكين المرأة^(٣٢).

وتعد المرأة ركيزة أساسية في المجتمعات، بتغييرها لمجرى المجالات المشاركة فيها، كما أنها تتمتع بقدرات فائقة في الصبر على العمل وخاصة أن بعض النساء اللاتي شاركن في مجالات قيادية في أغلب الدولة وخاصة الدول العربية قد أنت مشاركتهم ثمارها بعد وقت وجيز من بداية عملهن، ومع مرور الزمن وتنوع الثقافات أصبحت المرأة تتعايش مع كافة المجالات لا سيما المجالات الاقتصادية، حتى قد تطور الأمر إلى شغلها منصب رئيس الدولة بدرجة وزير، حتى ورئيسة الدولة، وسنعرض أمثلة لبعض النساء اللاتي غيرن مجرى التاريخ بإنجازتهن سواء على المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو غيرها، ومن هؤلاء النساء الأميرة فاطمة إسماعيل فقد اهتمت برعاية الثقافة والعلم لكنها لم تتمكن من دخول الجامعة لمنع الفتيات في هذا الوقت من الالتحاق بالجامعة، إلا أن الحلم تحقق بطريقة أخرى عندما قررت الأميرة فاطمة إسماعيل بالتبرع بقطعة أرض لبناء أول جامعة مصرية.

وترجع النهضة التي شهدتها مصر في النصف الأول من القرن العشرين لتأسيس أول جامعة بها، وتعود القصة حين حاول المصريون تأسيس جامعة، ففي البداية تم عمل اكتتاب شعبي لجمع التبرعات من أفراد الشعب المصري، بدءاً بالأثرياء والوجهاء وانتهاء بتلاميذ المدارس إلى جانب بعض الدعم المقدم من خديوي مصر عباس الثاني، وبالفعل تم استئجار مبنى مؤقت ولما عجزوا عن سداد إيجاره تم استبداله بمبنى آخر كمقر مؤقت للجامعة، وظل المشروع يعاني من مصاعب مالية لما يفوق العشر سنوات.

وقررت الأميرة فاطمة إسماعيل التبرع بقطعة أرض شاسعة تملكها في الجيزة لبناء مقر دائم للجامعة عليها، وتبرعت أيضاً بمعظم ما تملكه من مجوهرات للإنفاق على إنشاءات الجامعة، ولكي تضمن الأميرة فاطمة استدامة المشروع أوقفت عليه ٦٠٠ فدان من أطيانها لتغطية نفقاته السنوية؛ اليوم بعد مرور أكثر من مئة عام على إنشائها، تعتبر جامعة القاهرة هي أكبر جامعات مصر وأعرقها^(٣٣)..

ومن النماذج المشرفة أيضاً البروفيسورة غادة المطيري، نالت البروفيسورة السعودية غادة المطيري أرفع جائزة للبحث العلمي في أمريكا، فتم اختيار بحثها من بين ١٠,٠٠٠ بحث علمي للفوز بجائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في أمريكا والتي تبلغ قيمتها ٣ ملايين دولار، وغادة المطيري هي بروفيسورة سعودية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية لمع اسمها منذ عدة سنوات.

كانت غادة قد اكتشفت "الفوتون" وهو معدن يتيح للضوء أن يدخل الجسد ويصل إلى الخلايا دون الاضطرار إلى فتح الجسم والإضرار به، فإن تقنية "الفوتون" تصلح كبديل للعمليات الجراحية في علاج العديد من الأمراض منها بعض الأورام السرطانية، وكذلك يمكن استخدام هذه التقنية في علاج عضلة القلب واكتشاف ما قد يحدث من خلل في تلك

العضلة قبل الوصول لحدوث الجلطات؛ تترأس عادة المطيري حالياً مركز أبحاث في جامعة "كاليفورنيا، سان دييغو" يُعنى باستخدام تكنولوجيا النانو في العلاج الطبي. ومن الأمثلة المعاصرة على مشاركة المرأة في الأعمال المجتمعية عامة ووضعها في موضع القيادة في بعض المجالات خصوصاً ما يلي:

- ١- المشاركة البرلمانية للمرأة في مجالس النواب في أغلب دول العالم منها، المملكة العربية السعودية، ومصر وتونس والولايات المتحدة الأمريكية، فتهتم بمشاكل المرأة عموماً، وقد نجحت المرأة من خلال مشاركتها في المجالس النيابية وكانت من أصحاب الرأي والقرار، مما دفعت المجتمعات إلى الرقي وتكوين نهضة علمية وثقافية واقتصادية، ظهرت آثارها الإيجابية.
- ٢- مشاركة المرأة في الكونجرس الأمريكي.
- ٣- مشاركة المرأة في منظمة حقوق الإنسان العالمية.
- ٤- شغلها للمناصب الإدارية في القطاعات الحكومية، كمديرات الجامعات، ورناستها للنقابات المهنية، وشغلها لمنصب المحافظات في بعض الدول العربية.
- ٥- شغل المرأة لمنصب نائبة الوزير، مثل: الدكتورة نورة الفايز التي شغلت منصب نائبة وزير التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- ٦- قيادة المرأة للوزارات المختلفة وشغلها منصب الوزير مثل: نبيلة مكرم عبد الشهيد، وزيرة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين العاملين بالخارج بجمهورية مصر العربية.
- ٧- شغل المرأة لمنصب رئيس الدولة مثل: كوليندا غرابار كيتاروفيتش، رئيسة جمهورية كرواتيا.

وتظهر الاحصائيات أن معدل مشاركة المرأة الاقتصادية ... هي من بين أقل المعدلات على مستوى العالم مبيناً التناقض الكبير مع الانجازات المذهلة التي حققتها الدولة في مجال التنمية البشرية في العقود الثلاثة الماضية؛ إذ لم ينعكس التطور الذي تم تحقيقه في مجال التنمية البشرية على ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية^(٣٤). ومن هنا لا بد أن تكون للمرأة نموذج تطبيقي في تنمية الاقتصاد الإسلامي.. ليعود الأثر الطيب على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة.

الإجارة المنتهية بالتملك: للإجارة المنتهية بالتملك صور عديدة، ولعل الصور الأوسع انتشاراً في تداول هذا العقد هي:

الصورة الأولى: أن يصاغ العقد على أنه عقد إيجار ينتهي بتملك الشيء المؤجر - إذا رغب المستأجر في ذلك - مقابل ثمن يتمثل في المبالغ التي دفعت فعلاً كأقساط إيجار لهذا الشيء المؤجر خلال المدة المحددة، ويصبح المستأجر مالكا - أي مشترياً - للشيء المؤجر تلقائياً بمجرد سداد القسط الأخير، دون حاجة إلى إبرام عقد جديد.

ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي:

أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات - مثلاً - على أنك إذا وفيت بهذه الأقساط جميعها في السنوات الخمس كان الشيء المؤجر ملكاً لك مقابل ما دفعته من أقساط الأجرة في هذه السنوات، ويقول الآخر: قبلت.

فالعقد بهذه الصورة هو: إجارة تنتهي بالتملك دون دفع ثمن سوى الأقساط الإيجارية.

الصورة الثانية: أن يصاغ العقد على أنه عقد إجارة، يُمكن المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للإجارة، على أن يكون للمستأجر الحق في تملك العين المؤجرة في نهاية مدة الإجارة مقابل مبلغ معين.

ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي:

أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات - مثلاً - على أنك إذا وفيت بهذه الأقساط جميعها في السنوات الخمس بعثك هذه السلعة - إذا رغبت في ذلك - بثمن هو كذا، ويقول الآخر: قبلت.

وهذه الصورة يمكن تفريعها إلى صورتين:

إحدهما: أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمناً رمزياً.

والثانية: أن يكون الثمن المحدد لبيع السلعة ثمناً حقيقياً.

فالعقد بهذه الصورة هو: اقتران الإجارة ببيع الشيء المؤجر بثمن رمزي، أو حقيقي.

الصورة الثالثة: أن يصاغ العقد على أنه عقد إجارة، يُمكن المستأجر من الانتفاع

بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للإجارة، على أن المؤجر يعد

المستأجر وعداً ملزماً - إذا وفي المستأجر بسداد الأقساط الإيجارية في المدة المحددة -

ببيع العين المؤجرة في نهاية العقد على المستأجر بمبلغ معين.

ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي:

أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات - مثلاً

، وأعدك وعداً ملزماً ببيعها لك إذا تم سداد جميع الأقساط الإيجارية في المدة المحددة،

ويقول الآخر: قبلت.

فالعقد بهذه الصورة هو: اقتران الإجارة بوعد بالبيع.

الصورة الرابعة: أن يصاغ العقد على أنه عقد إجارة، يُمكن المستأجر من الانتفاع بالعين

المؤجرة في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للإجارة، على أن المؤجر يعد المستأجر وعداً

ملزماً - إذا وفي المستأجر بسداد الأقساط الإيجارية في المدة المحددة - بهبة العين

المؤجرة في نهاية العقد على المستأجر.

ويمكن تصوير صياغة العقد على الوضع الآتي:

أجرتك هذه السلعة بأجرة في كل شهر - أو عام - هي كذا، لمدة خمس سنوات - مثلاً

، وأعدك وعداً ملزماً بهبتها لك إذا تم سداد جميع الأقساط الإيجارية في المدة المحددة،

ويقول الآخر: قبلت.

فالعقد بهذه الصورة هو: اقتران الإجارة بوعد بالهبة.

الصورة الخامسة: أن يصاغ العقد على أنه عقد إجارة، يُمكن المستأجر من الانتفاع

بالعين المؤجرة في مقابل أجرة محددة في مدة محددة للإجارة، مع وعد ملزم من المؤجر

في أن يجعل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة الحق في ثلاثة أمور:

الأول: تملك السلعة مقابل ثمن يراعى في تحديده المبالغ التي سبق له دفعها - كأقساط

إيجار -، وهذا الثمن محدد عند بداية التعاقد، أو بأسعار السوق عند نهاية العقد.

الثاني: مد مدة الإجارة لفترة أخرى.

الثالث: إعادة الأعيان المؤجرة إلى المؤسسة المالكة والمؤجرة لها (٣٥١).

المبحث الرابع: أثرها في التنمية المستدامة

المرأة ودورها في حركة التنمية: كما أن مشاركة المرأة في خطط التنمية في الحياة العامة تحقق مزايا عديدة، منها حاجة المرأة للعمل كضرورة اقتصادية فردية، وحاجة المجتمع إلى عمل المرأة، ومن هنا فقد لقيت المرأة في دول مجلس التعاون اهتماماً متميزاً لإسهامها في إنجاز خطط التنمية، وكان لظهور النفط في المجتمعات الخليجية، وتبلور كيانات سياسية جديدة آثار مهمة حيث تغيرت مكانة المرأة وتعددت أدوارها، بحيث تراوحت بين المساهمة في الحياة الاقتصادية ومساهمتها ودورها في الحياة الأسرية.

● **مفهوم الدور الاقتصادي للمرأة:** هو كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها.^(٣٦)

تشكل المرأة ما يزيد بقليل على نصف سكان العالم، لكن قيسه مساهمتها في المستويات الم للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية ال تزال أقل بكثير من المستوى الممكن، وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة. ورغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، فال تزال أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل. فال تزال مشاركة الإناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة، كما ظ أن تمثيل المرأة في القطاع الرسمي وشرائح السكان الفقيرة يتجاوز تمثيل الحي الرجل بكثير في الحالات التي تعمل فيها المرأة مقابل أجر. كذلك تواجه المرأة فروقا كبيرة في الأجور بينها وبين نظرائها الذكور. وفي كثير من البلدان، تؤدي التشوهات والتمييز في سوق العمل إلى الحد من خيارات العمل مدفوع الأجر أمام المرأة، وال يزال تمثيل الإناث منخفضا في المناصب العليا وفي مجال ريادة الأعمال. وهناك تشابك وثيق بين تحديات النمو وخلق الوظائف والإدماج، فبينما يمثل النمو والاستقرار مطلبين ضروريين إتاحة الفرص التي تحتاجها المرأة، نجد أن مشاركتها في سوق العمل تمثل جزءا من معادلة النمو والاستقرار أيضا، وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى إعطاء دفعة للنمو عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة؛ كذلك يمكن أن يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصادات النامية، عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم على سبيل المثال، وتناقش هذه المذكرة مشاركة المرأة في سوق العمل من حيث خصائصها الأساسية التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الكلي، والقيود التي تمنع المرأة من تنمية إمكاناتها الاقتصادية الكاملة، والسياسات التي يمكن انتهاجها للتغلب على هذه العقبات، وسيؤدي تطبيق سياسات إزالة تشوهات سوق العمل وتهيئة ظروف متكافئة للجميع إلى إعطاء المرأة فرصة لتنمية إمكاناتها والمشاركة في الحياة الاقتصادية بصورة أوضح. ويرتكز التحليل الوارد في هذه المذكرة على الأبحاث التي أجرتها الدوائر الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بالإضافة إلى أنشطة الرقابة الاقتصادية التي يضطلع بها الصندوق وأعماله البحثية الأخرى^(٣٧).

دور التنمية في استقرار المجتمع:

إن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وتتطلب عملية البناء التنموي توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وبين المؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية، وكذلك توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار

التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة منفذيه، تعمل التنمية على تفعيل قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية وزيادة الدخل وتحقيق التوازن في توزيعه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعمل المستمر في توسيع الهياكل الإنتاجية والخدمية كما ونوعاً التي يستوجب على الدولة أن تقوم بها لما يتوافر لها من قدرات تستغلها للتغلب على المعوقات الخاصة بعملية التنمية، بالإضافة لقدرتها على التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فدور الدولة يزداد أهمية يوماً بعد يوم، وهذا الدور يتطلب مجموعة من الأساليب والإجراءات المتعددة ضمن أفضل المستويات العلمية والتقنية والإدارية ويمكن بلورة دور الدولة في العناصر التالية:

أ- زيادة القدرة المؤسساتية للدولة.

ب- خلق البيئة المثالية للتنمية وخاصة في ظل تعاظم نظام السوق الحر.

ج- الإشراف والرقابة على الأنشطة التنموية باختلافها توجهاتها حسب الأولويات الوطنية والسياسات العامة للدولة، مثل تحفيز الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر جدوى ومع الأخذ بالاعتبار المفهوم الشامل للتنمية المستدامة.

د- العمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

هـ- الموازنة بين قدرات الدولة ودورها عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

و- الاستخدام الأمثل لأدوات السياسات المالية والنقدية العامة، فالسياسات المتعلقة بإيرادات الحكومة ونفقاتها يمكن أن يكون لها آثار بارزة على التنمية ومن أهمها التأثير في توزيع الموارد، والتأثير في توزيع الدخل، والتأثير في تشجيع الاستثمارات، والحد من التضخم.

نالت التنمية بأبعادها المتعددة النصيب الأوفر من البحث والدراسة المتعمقة والمستفيضة من قبل الدول والمنظمات والهيئات، وأنشئت لها مراكز الدراسات المتخصصة التي تُعنى بمؤشراتها وتعمل على تحليل أبعادها لعلاقتها المباشرة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر مؤشرات التنمية المعيار الأساس للمنظمات الدولية المعنية بتقدير نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لمختلف دول العالم، الذي يُبنى عليه وضع الدولة الاقتصادي ومقدرتها التنافسية^(٣٨).

وبعكس التطور التاريخي الواقع الاجتماعي في مجتمعات دول مجلس التعاون، والأدوار التي لعبتها المرأة والتي يحددها السياق الاجتماعي الثقافي والاقتصادي التقليدي، والذي ارتبط به العديد من الأنشطة الإنتاجية التقليدية في ظل مستوى تعليمي متواضع ونظام أسري يستمد قيمه من الدين الإسلامي ومن (العادات والتقاليد)، والتغيرات النفطية وما صاحبها من تغيير لواقع المرأة الخليجية من حيث دورها في الأسرة والمجتمع وشكل الأسرة؛ كما أدى التعليم إلى توفير كوادرنسائية خليجية استطاعت أن تمارس دوراً بارزاً في إنتاجية المجتمع، وإحداث تغييرات في أدوارها الأسرية والاقتصادية وخروجها للعمل والمشاركة في الأنشطة المختلفة، مما حول العلاقة بين المرأة والمجتمع من علاقة أحادية إلى علاقة تبادل.

كما واجهت دول مجلس التعاون نمواً اقتصادياً إيجابياً منذ بداية الألفية، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، وفتح المجال في هذه الدول أمام الاستثمار الأجنبي، رغم ما واجهته من عوائق اقتصادية، كالنمو السكاني المرتفع، وتسارع حجم القوى العاملة الوطنية في هذه الدول بمعدل يزيد عن ٤% سنوياً، ويرجح المحللون أن يستمر معدل الارتفاع هذا في المستقبل، حيث أن ما يشكل حوالي نصف سكان هذه الدول يمثل الشريحة الشابة وما دون سن ١٥ سنة. وقد أدركت حكومات هذه الدول أهمية توجيه مسار اقتصاداتها من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع، وتحقيق تحسن مستمر من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، والإصلاح المؤسسي من أجل تحقيق التكامل المطلوب في سوق العمل.

كما أن تواجد المرأة في سوق العمل الخليجي يعتبر مهما لتشجيع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، والذي يعتبر مؤشر يؤدي إلى رفع مستوى دخل المرأة، ورفع دخل الأسرة وتشجيع النمو الاقتصادي في الدول، حيث أن حساب المساهمة الاقتصادية يحسب كمياً على أساس عدة معايير:

١. وجود المرأة في سوق العمل.
٢. مستوى الأنشطة الاقتصادية.
٣. الدخل الوظيفي.

وتتعدد الأدوار المتاحة للمرأة الخليجية للمساهمة في التنمية في مجالات عديدة، ونستطيع إلقاء الضوء على أهمها: المشاركة الاقتصادية، المشاركة في اتخاذ القرار، مراحل التعليم، والمجتمع المدني.

المشاركة الاقتصادية:

إن التحولات الرأسمالية التي خضعت لها منطقة دول الخليج، خلال العقود السابقة، قد جاءت بتغييرات بنوية مهمة انعكست بشكل إيجابي على وضع المرأة الخليجية. فضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي حتمية وجودها في سوق العمل، الذي يعتبر مؤشراً يرفع مستوى الدخل للمرأة والذي بدوره يرفع دخل الأسرة ويخفض من انتشار الفقر بين النساء الأمر الذي يشجع النمو الاقتصادي في هذه الدول.

وبالرغم من حداثة الدول الخليجية إلا أن مساهمة المرأة في مجال العمل جاء متأخراً في هذه الدول، بحيث لا تمثل نسبة الإناث العاملات سوى نسبة محدودة للغاية من إجمالي قوة العمل الوطنية.

وقد تميز دخول المرأة إلى سوق العمل بظاهرة في ثقافة معينة في هذه الدول، وهي وجود مهن نسائية مثل التمريض والتدريس والسكرتارية.

إلا أن خطط دول مجلس التعاون في تنفيذ سياسات التوظيف والاستغناء التدريجي عن العمالة الوافدة التي تمثل حالياً قوة العمل الأساسية في القطاعات المختلفة، تركز على الاستثمار الأمثل لقوة العمل المتاحة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

وقد ساهمت زيادة أعداد النساء المتعلمات في النشاط الاقتصادي، فأصبحت المرأة متواجدة في عدة قطاعات اقتصادية، فقد دفعها تحصيلها العلمي للالتحاق بسوق العمل، رغبة في إثبات وجودها وتحقيق كيان مستقل لها.

وتتمتع المرأة في الإسلام منذ أربعة عشر قرناً بشخصيتها الاقتصادية المستقلة وحريتها الكاملة في التصرف بأموالها دون إذن زوجها، لأنها في هذا كالرجل سواء بسواء، وكذلك لها أن تبيع وتاجر وتعقد الصفقات وتوَجِّر البيوت وترهنها، ولها الحق في أن تمتهن أي مهنة تحبها وتختارها، ولها أن تنتخب وتنتخب في أي مجلس تشريعي أو سياسي أو اقتصادي، ولها أن تتولى القضاء بل لها أن تفتي في الناس بأحكام الشريعة إذا كانت عليمه بها، مثلما كانت السيدة عائشة أم المؤمنين تفتي الصحابة في المسائل التي عرفتها وغابت عنهم، أي أن الدين الإسلامي أجاز عمل المرأة في كافة المهن بما يصون كرامتها ولا يسيئ إلى أنوثتها، وأن الله يثني على من يتلقى أجراً نظير عمل، فالعاملون والعاملات لهم عند ربهم أجر عظيم، وفضلاً عن ذلك فإن الله يساوي بين الجنسين إذ يقول: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا

مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ ﴿٧٧﴾ (النحل: ٩٧)، والحديث الشريف يقول : (.....إنما النساء شقائق الرجال^(٣٩))، فالمرأة في الشريعة شقيقة الرجل، لها مثل حقوقه داخل الأسرة وخارجها، ولها مثل الذي عليها بالمعروف، تلك هي بعض المعالم الرئيسية في نظرة الإسلام إلى المرأة، وهي نظرة بعيدة تماماً عن النظرة المتدنية إلى المرأة التي أفرزتها أوضاع متخلفة في تاريخ الحضارة الإسلامية اختلطت مع الزمن بتعاليم الإسلام وروح الشريعة.

معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن المعلومات والبيانات المتاحة عن عمل المرأة لا يمكن اعتبارها كاملة، وليس كل المتاح ملائماً لكل أنواع التحليل والدراسة، ومن المعروف أن دولا كثيرة لا تتوفر لديها البيانات الضرورية عن إسهام المرأة في قوة العمل حسب التصنيفات التي تعكس هذه الإسهامات.

وتشير الإحصاءات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطوير بلدها رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة وذلك لأن الإحصاءات الرسمية في البلدان الإسلامية لا تعكس إسهام المرأة الفعلي نظراً لاستناد هذه الإحصاءات إلى تقديرات، ولا تأخذ في اعتبارها إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي والرعي والحرفي وتهميش هذا النشاط لأنه خارج القطاع المنظم. وتأخذ أشكال إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها، أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة فتتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي^(٤٠).

وينبغي الإشارة إلى أن معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي داخل قوة العمل تتباين بشكل كبير بين بلدان العالم الإسلامي، وتتباين أيضاً في الأقطار العربية في نطاق قطاعات النشاط الاقتصادي المنظم وغير المنظم، بالإضافة إلى أنها تختلف في الدول نفسها بين الحضر والريف، وبين فئات العمر، وترجع هذه الاختلافات إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الخاصة بهذه المجتمعات^(٤١).

وقد أسفرت دراسات منظمة العمل الدولية عن أن ثلث العاملين في العالم من النساء، وأن أعلى نسبة لإسهام المرأة هي سن ١٥ عاماً فأكثر، أما فيما يتعلق بإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد دلت الدراسات على أنها تبلغ أقصاها في روسيا الاتحادية ٦٠%، وتبلغ أدناها في بعض الدول الأفريقية أقل من ١٠%^(٤٢).

في المجال الاجتماعي والثقافي:

إن معالجة الآثار السلبية التي تتركها بعض القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في مجتمع ما على مدى مساهمة المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، تتطلب بذل المزيد من الجهود لإزالة الأسباب التي تعرقل تفعيل دور المرأة في تلك العملية، أو الحد منها على الأقل، فظاهرة الزواج المبكر، مثلاً، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم المجتمع وعاداته، وينجم عن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع جملة من العوامل والأسباب التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتطوير المجتمع، فلو أخذنا تعليم المرأة كمثال على ذلك لوجدنا أن

ظاهرة الزواج المبكر للفتاة تقف حائلاً بينها وبين إكمال تعليمها، وقد تحول دون إدماجها في سوق العمل، بسبب ما ترتب عليها من مسؤوليات كبيرة في تربية الأطفال،

وإدارة شؤون المنزل، وفي حال تمكنها من المشاركة في العمل، فلن تكون مشاركتها في التنمية الشاملة لمجتمعها فعالة؛ وذلك لعدم تزودها بالمعرفة النظرية والمهارات العملية التطبيقية اللازمة لسوق العمل التي تحصل عليها من خلال تعليمها في المؤسسات التعليمية المتنوعة؛ وهذا الأمر سينعكس بالتأكيد على مقدار الأجر الذي ستقاضاه وعلى المستوى المعيشي لأسرتها.

إن إنجاز التنمية الشاملة في المجتمع يتطلب الإفادة من الطاقات البشرية كلها في المجتمع، ذكوراً وإناثاً على حد سواء، وهذا يستدعي إزالة العوائق التي تقف حائلاً أمام حصول المرأة على كامل حقوقها الاجتماعية والسياسية والتعليمية والمهنية، وخصوصاً العوائق الاجتماعية منها.

في مجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة:

تعد عملية التعليم استثماراً اقتصادياً مهماً في الموارد البشرية، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات بالتعليم وتطوير النظم التعليمية وتحديثها باستمرار؛ كي تكون مواكبة للتطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية الجديدة اللازمة لضمان تلبية النظم التعليمية لمتطلبات سوق العمل واحتياجاتها من الكفاءات العلمية والتقنية والمهارات الضرورية لإنجاز التنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى الفوارق الكبيرة في هذا المجال بين الدول المتقدمة والدول النامية، ولو أضفنا إلى ذلك عدم الاهتمام الكافي بتعليم نصف الموارد البشرية في معظم البلدان النامية لتبين لنا أهمية الاستثمار الاقتصادي في الموارد البشرية، وخاصة في تعليم المرأة، وفي هذا الصدد أرجو ألا يفهم من كلامي أن هذا الأمر يمكن تعميمه على البلدان النامية جميعها بالدرجة نفسها؛ لأن هناك تبايناً في الاهتمام بتعليم المرأة وبنوعية التعليم المسموح لها أن تتلقاه بين هذه الدول، حتى أنه يمكن ملاحظة هذا التباين بين منطقة وأخرى، وبين الريف والمدينة في البلد نفسه.

تعزيز مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار:

إن تشجيع الفتيات على المشاركة في تحمل المسؤولية والمساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية يعد نقطة البداية في تهيئتهن للمشاركة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار على المستوى العام، وهذا الأمر يتطلب في مجتمعاتنا العربية بذل الجهود المضنية لتعديل الثقافة التقليدية السائدة عن تبعية المرأة للرجل، وعن عملها وحقوقها وواجباتها، وما تزال هذه الثقافة مسيطرة في بعض المجتمعات على الرغم مما أصاب المجتمعات العربية من تغيرات طالت مختلف جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فما زال كثير من المسائل المرتبطة بالمرأة يتطلب تضافر جهود مؤسسات المجتمع كلها، الرسمية وغير الرسمية، كالأسرة والمدرسة والجامعة والمنظمات الشعبية والإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلاً عن المراكز الثقافية، ليسهم كل منها بإمكانياته في نشر الوعي بقيمة المرأة وأهمية تعليمها وعملها، وإشراكها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، فمن دون تفعيل مشاركتها في هذه المجالات لن تتحقق التنمية الشاملة للمجتمع، ولن تتمكن من استثمار الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع. إن حصر عمل المرأة في إطار المنزل يمثل أكبر هدر لطاقاتها الخلاقة والمبدعة. إن تعليم المرأة وتحسين مستواها الاقتصادي يؤديان إلى زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار داخل الأسرة، ورفع مكانتها في محيط الأسرة وفي نطاق المجتمع، وهذا ما تؤكدته نتائج الدراسة التي أجرتها الدكتورة "إيمان جعفر عبود" في بحثها الميداني عن عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق.

نشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين:

إن شعور المرأة بالتمييز بينها وبين الرجل، وعدها أقل شأنًا منه وتابعة له، يشكل عقبة أمام تفعيل مساهمتها الخلاقة في تطوير مجتمعها وتحديثه. إن الإحساس بالعدالة والمساواة يدفع الإنسان لأداء واجباته على أكمل وجه، وفي ذلك خير له ولمجتمعه، كما أن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في التعليم والعمل والتأهيل والتدريب وتقديم الخدمات الأخرى، تعد استثماراً حقيقياً في الموارد البشرية، فالأطر المؤهلة والمدرّبة هي الأكثر قدرة على إنجاز التنمية الشاملة للمجتمع؛ إن النهوض بالمجتمع مطلب اجتماعي، ولا يمكن الوصول إليه في بيئة اجتماعية تفتقر إلى درجة معقولة من العدالة والمساواة بين الجميع.

وانطلاقاً من ذلك لا بد من منح المرأة العربية السورية حقوقها، وهذا يتطلب تهيئة المجتمع لتقبل فكرة حق المرأة بالتعليم والعمل وممارسة مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... إلخ؛ إن ذلك يمكن المرأة من القيام بواجباتها تجاه مجتمعها، ويفعل مشاركتها في إنجاز التنمية الشاملة.

فالمرأة هي نواة المجتمع، وهي من أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والوصول بالمجتمع إلى مستقبل له شهوده الحضاري، ولا يقل دورها في هذا الجانب عن دور الرجل في إيجاد حلول تعالج مشاكل المجتمع وحلول تواجه التحديات المختلفة.

تزايد اهتمام العالم بالعديد من الظواهر والقضايا والمشكلات، ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، إلا أن «التنمية الشاملة» ظلت خلال قرن من الزمان تستحوذ على الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي سواء بسواء، ما جعل الأمم المتحدة تخصص العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية لمناقشة قضية التنمية.

❖ الخاتمة ❖

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وبعد.
فبعد عرض الباحثة لموضوع " دور المرأة القيادية في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، ((دراسة تطبيقية من خلال الاقتصاد الإسلامي على التأجير المنتهي بالتمليك))" وبعد دراسته والاطلاع على جزيئاته وفهمها والكتابة فيه؛ قامت الباحثة باستخلاص بعض النتائج والتوصيات، وهي كالتالي:
أولاً: النتائج:

١ - نظام الاقتصاد الإسلامي أحد أنظمة المجتمع الإسلامي الذي يهدف إلى تحقيق العبودية الكاملة لله سبحانه وتعالى في هذا المجتمع، وترتبط فعالية هذا النظام في تحقيق الهدف بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية بمعنى العبودية الذي هو كامل القبول والانقياد لمختلف القواعد الشرعية.

٢ - الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي - مثله مثل أي علم من العلوم - يجب أن يكون تحقيق رفاهة البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المنظور.

٣ - الاقتصاد الإسلامي فرع من المعرفة يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة على تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئية.

٤ - عملية التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي لا تكتمل إلا بمشاركة المرأة وتمكينها على الساحة الوطنية بالتكامل مع الرجل لبناء مجتمع قوي متماسك قادر على مواكبة التغيرات والتحولات المستجدة.

٥ - مساهمة المرأة في مجال العمل في دول مجلس التعاون الخليجي جاء متأخراً؛ بحيث لا تمثل نسبة الإناث العاملات سوى نسبة محدودة للغاية من إجمالي قوة العمل الوطنية.

٦ - تعد عملية التعليم استثماراً اقتصادياً مهماً في الموارد البشرية، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات بالتعليم وتطوير النظم التعليمية وتحديثها باستمرار؛ كي تكون مواكبة للتطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية الجديدة اللازمة لضمان تلبية النظم التعليمية لمتطلبات سوق العمل واحتياجاتها من الكفاءات العلمية والتقنية والمهارات الضرورية لإنجاز التنمية.

ثانياً: التوصيات:

١- أوصي بتقوى الله عز وجل والحرص على مبادئ وتعاليم الدين الصحيحة وعدم الاغترار بمبادئ الغرب التي لا تجلب إلا السوء للمسلمين ومصالحهم.

٢- أوصي بتوعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بنشاطات المجتمع المختلفة.

٣- الاهتمام بدور المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتعليمية، وإبراز دورها الفعال في تنمية المجتمع.

٤- تهيئة المجتمع لتقبل مساهمة المرأة إلى جانب الرجل في عملية تطوير المجتمع وتحديثه، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

٥- توفير فرص العمل للمرأة ومنحها والرجل الأجر نفسه لقاء العمل ذاته.

٦- العمل على تغيير الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع أو تعديلها التي تُعمق النظرة الدونية للمرأة.

٧- رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة وتطوير قدراتها ومهاراتها في المجالات كلها.

٨- زيادة الكفاءة التنافسية للمرأة في ضوء التحديات الراهنة.

Abstract**The role of women leaders in promoting economic growth
And sustainable development****((Applied study through the Islamic economy on the lease ended ownership))****Maha Salem Al Swaida****Research topic:** The role of women leaders in promoting economic growth and achieving sustainable development, ((Applied study through the Islamic economy on leasing ending ownership).**The objective of the study:** To show the leadership role of women in promoting economic growth and prosperity, to achieve sustainable development, and a practical study of this through the Islamic economy on the lease of ownership.**Introduction:** The researcher mentioned in the introduction of the field of economics, as the researcher showed that women throughout the ages have an active role in community development in all fields. It has also been mentioned that it is not new to the participation of Muslim women in community work. Women are the cornerstone of societies and their participation in society. The economic business gives it seriousness. Women who play a leading role in the Islamic economy are of great importance in terms of the fact that economic work needs to be disciplined in its fundamentals in order to reach its goals that are high and reach it towards advancement and progress.

Then the researcher began to talk about the subject through five investigations, which are as follows:

The first topic: the definition of the main terms, namely (role - women - leadership - economic growth - sustainable development - leasing ended ownership).The second topic is the objectives of the Islamic economy, in which he speaks about the Islamic economy and its objectives which do not contradict the teachings and values of Islam, including the balance in caring for the economic interest between the individual and the community.**The third topic:** the applied study, in which the talk of contemporary models of women who have an effective leadership role, including ministries and government institutions, until it reached the position of senior leadership positions in some countries.**The fourth topic:** its impact on sustainable development: It will be discussed that women are the nucleus of society, one of the most important parties contributing to achieving sustainable development and reaching the society to a future with its civilized witnesses. Society and solutions face different challenges.**The fifth topic:** The results and recommendations: It will be mentioned, God willing, when the research is completed

Research Methodology: Applied Methodology.

الهوامش

(١) كعبية بنت سعد الأسلمية، بايعت بعد الهجرة وهي التي كانت تكون في المسجد لها خيمة تداوي المرضى والجرحى، وكان سعد بن معاذ حين رمي يوم الخندق عندها تداوي جرحه حتى مات، وقد شهدت كعبية يوم خيبر مع رسول الله ﷺ، الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) ج٢/٨، محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي في جدة - العدد ٥ ص ٢٦٠٥.

(٤) مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ج١/٣٣٩، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٥) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)

المحقق: عبد السلام محمد هارون، ج٢/٣١٠، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٦) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ج١/٧٨١، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٧) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، ج٢/٥٣٤، عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

(٨) بارسونز (١٣ ديسمبر ١٩٠٢ - ٨ مايو ١٩٧٩) كان عالم اجتماع أمريكي الذي عمل في هيئة التدريس في جامعة هارفارد منذ عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٧٣م، وضع بارسونز نظرية عامة لدراسة المجتمع تسمى

بنظرية السلوك، استنادا إلى المبدأ المنهجي التطوعي ومبدأ معرفية من الواقعية التحليلية. حاولت النظرية إنشاء توازن بين اثنين من التقاليد المنهجية الرئيسية: التقاليد النفعية-الوضعية والتقاليد التفسيرية-المثالية، بالنسبة لبارسونز، أنشأ المنهج التطوعي بديلاً ثالثاً بين هذين الاثنان قدم بارسونز نظريات أخرى غير

نظرية المجتمع، مثل نظرية التطور الاجتماعي وتفسير ملموس لـ "محركات" واتجاهات تاريخ العالم،

alcott Parsons, "The Present Status of "Structural-Functional" Theory in) Sociology." In Talcott Parsons, *Social Systems and The Evolution of Action Theory* New York: The Free Press, 1975.

(٩) دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، محمد احمد إسماعيل علي، ج١/٦٠، وما بعدها، جامعة كاليفورنيا، ٢٠١١م.

(١٠) لم تحصل الباحثة له على ترجمة.

(١١) مداخل تربوية لوقاية الطلاب من خطر الإدمان، رسمي عبد الملك رستم، عيد عبد المعاطي الدسوقي، وغيرهم، ج٤/٦٤، المكتب الجامعي الحديث، دار المنهل ٢٠١٢م.

(١٢) ناتاليا يفريموفا، توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، ص٣٢٩٧، موسكو، دار التقدم ط١، بيروت ١٩٩٢م.

(١٣) المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية ومحدداتها، نادية جمال الدين، محاضرة قدمت في ورشة العمل للقيادات النسائية في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ مارس ١٩٩٥، (التقرير النهائي) المركز الاقليمي لتعليم الكبار "أسفك"، سرس اللبان.

(١٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ) ج٢/٥١٨، المكتبة العلمية - بيروت - بدون تاريخ.

(١٥) المرأة والوظائف القيادية، د: نورة عبد الغفار، ص٢، نسخة إلكترونية "وورد".

(١٦) المحكم والمحيط الأعظم- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] ج١٠/٥٠٨، المحقق: عبد الحميد هندواي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

- (١٧) لسان العرب، ابن منظور، ١- ١٥، ٣، باب الدال، فصل القاف، ٣٥٣، دار صادر، بيروت.
- (٢) أصول الدعوة وطرقها ٤، كود المادة: IDWH4043، المرحلة: بكالوريوس، مناهج جامعة المدينة العالمية، ج٤٣/١، جامعة المدينة العالمية.
- (١٩) النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، عامر محمد سعيد طوقان، ص١٨، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.
- (٢٠) معجم اللغة العربية المعاصرة - د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ج٧٨٩/١، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٢١) انظر: الصحافة والتنمية المستدامة - دراسة مستقبلية، د: أحمد حسن السمان ص١٣١، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية.
- (٢٢) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مفهوم التنمية المستدامة.
- (٢٣) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) ج٥٧٦/١، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- (٢٤) الفتاوى الاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، قرار رقم (٦) ج٣٠/١، ترقيم المكتبة الشاملة.
- (٢٥) الفتاوى الاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، ج٨١٨/١، فتوى رقم ٣٨٥، ترقيم المكتبة الشاملة.
- (٢٦) الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، سليمان عمر عبد الهادي، ص٨٠، الأكاديميون للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ٢٠٠٨م.
- (٢٧) ما هو الاقتصاد الإسلامي، محمد عمر شابرا، ص١٣، نسخة إلكترونية - بدون اسم طابعه، وبدون تاريخ.
- (٢٨) انظر السيوطي في الجامع الصغير، ج٥٦٠/١.
- (٢٩) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، ج٤٦٨/٢، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٣٠) الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخریجها) المؤلف: أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة، ج٤٩٧١/٧، ٤٩٧٢، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق - الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة)
- (٣١) الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، سليمان عمر عبد الهادي، ص٨٣، الأكاديميون للنشر والتوزيع ٢٠٠٨م.
- (٣٢) موقع <https://www.maal.com/archives/20180319/104868>
- (٣٣) مقال بجريدة العين الإخبارية، بعنوان: انفوجرافيك أبرز ٨ نساء عربيات غيرن التاريخ، بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨م، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٢/٥م.
- (٣٤) المملكة الأردنية الهاشمية، التقييم القطري للمساواة بين الجنسين - مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بحث موجود بالشبكة الدولية الانترنت.
- (٣٥) انظر: بحث الدكتور حسن علي الشاذلي في مجلة المجمع الفقهي، الدورة الخامسة (٢٦١٣-٢٦١٧) ، والإجارة المنتهية بالتمليك في ضوء الفقه الإسلامي لخالد الحافي (ص ٦٦-٧٠) .
- (٣٦) موقع <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/taaliminath/P5.php>
- (٣٧) ورقة عمل بعنوان (المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي ملحق (١).
- (٣٨) مقال للدكتور: محمد بن عويض الفايدي، (دور التنمية في استقرار المجتمع)، جريدة الجزيرة السعودية، بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١م.
- (٣٩) أخرجه أحمد في مسنده، ج٥٦٥/٤٣، (٢٦١٩٥)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٧٨/١) - ومن طريقه ابن ماجه (٦١٢) - وابن راهويه (١٧٠٦)، وأبو داود (٢٣٦) - ومن طريقه البيهقي في "السنن" (١٦٨/١) وابن عبد البر في "المتمهيد" (٣٣٧/٨)، والترمذي (١١٣)، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩) و (٩٠)، وأبو يعلى (٤٦٩٤) من طريق حماد بن خالد، بهذا الإسناد. ولفظه عند ابن أبي شيبة: "إذا استيقظ أحدكم من

- نومه، فرأى بللا ولم ير أنه احتلم، اغتسل، وإذا رأى إنه قد احتلم ولم ير بللا فلا غسل عليه". قال الترمذي: عبد الله بن عمر ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه.
- (٤٠) انظر: أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي، بو على ياسين، ص ١٧٠ وما بعدها، دار الحوار للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.
- (٤١) عمل المرأة إحصائيات، مجلة "الأسرة" السعودية، العدد ١٠٧، صفر ١٤٣١هـ.
- (٤٢) منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية): الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني ١٩٩٤، ص ٦٤.

فهرس المصادر

- القرءان الكريم، سبحانه من نزله.
- ١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٢- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٣- مجلة مجمع الفقه الإسلامي في جدة - العدد ٥.
- ٤- مجلة المجمع الفقهي، الدورة الخامسة، والإجارة المنتهية بالتملك في ضوء الفقه الإسلامي لخالد الحافي.
- ٥- الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق، عامر محمد سعيد طوقان، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.
- ٦- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٩- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البركي الأندلسي (المتوفى: ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- ١٠- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- ١١- مداخل تربوية لوقاية الطلاب من خطر الإدمان، رسمي عبد الملك رستم، عيد عبد المعاطي الدسوقي، وغيرهم، المكتب الجامعي الحديث، دار المنهل ٢٠١٢م.
- ١٢- مدخل إلى علم الاجتماع، محمد الجواهري، كلية الآداب، جامعة القاهرة- مصر- ٢٠٠٧م.
- ١٣- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية - بيروت- بدون تاريخ.
- ١٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت- بدون تاريخ.
- ١٥- المرأة والوظائف القيادية، د: نورة عبد الغفار، نسخة إلكترونية " وورد".
- ١٦- المحكم والمحيط الأعظم- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ١٧- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- ١٨- أصول الدعوة وطرقها ٤، كود المادة: IDWH4043، المرحلة: بكالوريوس، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.

- ١٩- الصحافة والتنمية المستدامة- دراسة مستقبلية-، د: أحمد حسن السمان المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية.
- ٢٠- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) ج ٥٧٦/١، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- ٢١- الفتاوى الاقتصادية، مجموعة من المؤلفين، ترقيم المكتبة الشاملة.
- ٢٢- ما هو الاقتصاد الإسلامي، محمد عمر شابرا، نسخة إلكترونية - بدون اسم طابعه، وبدون تاريخ.
- ٢٣- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، مع الكتاب: أحكام محمد ناصر الدين الألباني (هذا الكتاب الإلكتروني، يمثل جميع أحاديث الجامع الصغير وزيادته للسيوطي، مع حكم الشيخ ناصر من صحيح أو ضعيف الجامع الصغير، وهو متن مرتبط بشرحه، من فيض التقدير للمناوي).
- ٢٤- الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها) أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة، الناشر: دار الفكر - سورية - دمشق- الطبعة: الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).
- ٢٥- الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، سليمان عمر عبد الهادي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ٢٠٠٨م.
- ٢٦- المملكة الأردنية الهاشمية، التقييم القطري للمساواة بين الجنسين -مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بحث موجود بالشبكة الدولية الانترنت.
- ٢٧- ورقة عمل بعنوان (المرأة والعمل والاقتصاد: مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي).
- ٢٨- منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية): الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية.